

أولاً - تأسيس الوكالة الإحصائية

- اعتراف مسؤولي السياسات العامة خارج الوكالة الإحصائية بسلطانها فيما يختص بإعلان المعلومات الإحصائية دون إجازة مسبقة؛
- سلطة كبير الإحصائيين والموظفين المؤهلين التي تتيح لهم التحدث أمام الهيئات الحكومية والهيئات العامة عن إحصائيات الوكالة؛
- التقيّد بالجدول الزمني المحددة مسبقاً لإعلان بيانات المؤشرات الاقتصادية وغيرها من بيانات المؤشرات الهامة لاتقاء ولو مجرد الظهور بمظهر من يتلاعب بمواعيد الإعلان لأغراض سياسية؛
- الإبقاء على التمييز الواضح بين إعلان المعلومات الإحصائية وتفسير أعضاء الحكومة الكبار لهذه المعلومات تفسيراً سياسياً؛
- سياسات تعميم تشجّع القيام، بشكل دوري متواتر، بإعلان النتائج الرئيسية المستمدة من البرامج الإحصائية للوكالة كي تصل إلى الجمهور عن طريق وسائط الإعلام والإنترنت وغير ذلك من الوسائل.
- ٨ - وفي عام ٢٠٠٠، سلّم مجلس الأبحاث الوطني، عندما كتب المبادئ والممارسات المقررة لوكالة إحصائية اتحادية: الطبعة الثانية (Principles and Practices for a Federal Statistical Agency: (Second Edition)، بالأهداف الأساسية التالية للنظام الإحصائي:
 - حماية سرّية الإجابات؛
 - التقليل إلى الحد الأدنى من العبء الواقع على كاهل من يقدمون الإجابات؛
 - ضمان الدقّة، مما يستلزم الاهتمام المناسب بالاتساق عبر المناطق الجغرافية وعبر الزمن، فضلاً عن القياس الإحصائي للأخطاء الواردة في البيانات؛
 - ضمان حُسن التوقيت، مما يستلزم الاهتمام بإصدار البيانات كلما لزمّت الحاجة إليها لكي تعكس التغيّرات الهامة فيما تجري دراسته، فضلاً عن تعميم البيانات بأسرع وقت ممكن من الناحية العملية بعد جمعها؛
 - ضمان المناسبة، مما يستلزم الاهتمام بتحسين البيانات التي تساعد المستعملين على تلبية احتياجاتهم الجارية لأجل اتخاذ

- ١ - توجد المكاتب الإحصائية الوطنية لكي توفر المعلومات لعامة الجمهور والحكومة ومجتمع الأعمال، فيما يختص بكل من الميادين الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والبيئية. وهذه المعلومات لا غنى عنها للتنمية في هذه المجالات ولتبادل المعارف والتجارة فيما بين دول العالم وشعوبه.
- ٢ - تتوقف جودة الإحصاءات الوطنية، إلى حد بعيد، على تعاون المواطنين والمؤسسات والمجبيين الآخرين على تقديم البيانات المناسبة الموثوقة إلى الوكالات الإحصائية.
- ٣ - لكي يثق الجمهور في الإحصاءات الرسمية، لا بد أن تكون لدى الوكالة الإحصائية مجموعة قيم ومبادئ أساسية تحظى باحترام الجمهور. وهذه المبادئ تشمل الاستقلال والمناسبة والمصادقية، فضلاً عن احترام حقوق المجبيين.
- ٤ - هذه المبادئ مدوّنة في المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية^٣.

ألف - الاستقلالية^٤

- ٥ - إن الوضع المستقل، المعترف به على نطاق واسع، يمثل للوكالات الإحصائية ضرورة لاكتساب المصادقية ولأداء وظيفتها المتمثلة في توفير تدفق سلس من المعلومات المفيدة ذات الجودة الرفيعة لكل من الجمهور وصانعي السياسات. وبدون المصادقية التي تتولّد من درجة الاستقلالية الشديدة قد يفقد المستعملون الثقة في دقّة بيانات الوكالة وموضوعية هذه البيانات، وربما تقل أيضاً رغبة مقدمي البيانات في التعاون لتلبية طلبات الوكالة.
- ٦ - وينبغي أن تكون الوكالة الإحصائية، بحكم طبيعتها، متميّزة عن عناصر الحكومة التي تقوم بأنشطة الإنفاذ وصنع السياسات. كما ينبغي أن تكون نزيهة وأن تتحاشى حتى ما يبدو أنه احتمال القيام لأغراض سياسية بالتلاعب بعملياتها الخاصة بالجمع والتحليل والإبلاغ أو احتمال تسليم بيانات تكشف عن الهويات الفردية لخدمة أغراض إدارية أو تنظيمية أو إنفاذية.
- ٧ - والخصائص المتصلة بالاستقلالية تشمل ما يلي:
 - سلطة القرار المهني على نطاق البيانات المجموعة أو المحلّة أو المنشورة ومحتوى تلك البيانات وتكرارها؛
 - سلطة اختيار وترقية الموظفين الفنيين والتقنيين والتشغيليين؛

القرار والتحليل، فضلاً عن توقُّع الاحتياجات الآجلة من البيانات؛

- إيجاد المصادقية، مما يستلزم الاهتمام بالحياد، واقعياً ومظهرياً، وكذا الاستقلال، واقعياً ومظهرياً، عن التحكم السياسي.

٩ - ولكي تعمل الوكالة الإحصائية انطلاقاً من وضع استقلالي قوي، يلزم معرفة كيفية تحديد أهدافها وأولوياتها. والواقع أن أهدافها يحددها القانون^٥، وأن أولوياتها لا بد أن يحددها كبير الإحصائيين. وغالباً ما تكون الأهداف شديدة البساطة فيما يبدو. وعلى سبيل المثال، ينص القانون المنظم لأوضاع الوكالة الإحصائية الكندية على وجود مكتب، تتمثل واجباته في جمع المعلومات الإحصائية المتصلة بالأنشطة التجارية والصناعية والاجتماعية والاقتصادية والعمامة وحالة الشعب، وفي اختزال تلك المعلومات وتبويبها ونشرها^٦. إلا أن كبير الإحصائيين في كندا ذكر، في رؤية استراتيجية عامة أعدت في عام ١٩٨٩، أن أولويات الوكالة المتوسطة الأجل تشمل جملة إحصاءات من بينها الإحصاءات المتعلقة بالمقاطعات وبقطاع الخدمات وبالعلم والتكنولوجيا. ويبين القانون مسؤولية الوكالة؛ أما الرؤية الاستراتيجية العامة فهي تمثل أفضل تفسير يقدمه كبير الإحصائيين لما ينبغي أن تفعله الوكالة في الأجل المتوسط على ضوء الطلب المتصور والشروط اللازمة للوفاء بهذا الطلب.

١٠ - الوكالة الإحصائية هي وكالة خدمات، ولذلك يتصل استقلالها بأساليبها ونتائجها، لا بأهدافها. ولهذا السبب، تبدأ الرؤية العامة للأمور التنظيمية بموضوع المناسبة^٧. وليس ثمة شك في أن نواتج الوكالة الإحصائية يجب أن تكون وطنية النطاق، أي أنها لا بد أن تنطبق على كافة قطاعات مجتمع الدولة واقتصادها. إلا أننا يجب أن نتساءل عن معنى "المناسبة". كما يجب أن نتساءل عن القيود، المادية والنفسية، التي تحد من أي سعي إلى تحقيق "المناسبة".

باء - المناسبة

١١ - ينبغي للوكالات الإحصائية أن تسعى باستمرار إلى تحسين نُظُم بياناتها لكي تقدِّم معلومات دقيقة حسنة التوقيت ومناسبة لاحتياجات السياسة العامة المتغيرة. إلا أن هناك مشكلة في هذا الصدد، هي أن اهتمامات السياسة قد تتغير بمعدل أسرع مما يستطيع النظام الإحصائي استيعابه. إن نشوء أحد الشواغل لا يتطلب وقتاً طويلاً؛ فهو ينشأ أولاً كآمر مثير للفضول، ثم كموضوع للنقاش، وأخيراً كمسألة ذات أهمية جوهرية لدى صنَّاع السياسات. وعلى سبيل المثال، فإن مسألة وجود "اقتصاد جديد"، لم يعمل له الإحصائيون التقليديون حساباً، قد ظهرت على السطح للمرة الأولى في مطلع التسعينات من القرن العشرين على صفحات الصحف وفي المؤلفات ذات الصبغة الجماهيرية. وفي غضون سنتين أو ثلاث سنوات، أصبح هذا الموضوع أولوية سياسية في عدد من البلدان المتقدمة، وفيما بعد طرحت على بساط البحث مسألة ما إذا كان الإحصائيون قد

قاسوا بشكل صحيح الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد من بلدانهم. وإذا كان هذا الشاغل قد برَّر إنشاء برنامج بحثي جديد، يفضي إلى احتمال الاستعاضة عن النظام الجاري للحسابات الاقتصادية والبيانات الداعمة الأساسية، فإن الأمر قد يتطلب سنوات، إن لم تكن عقوداً، لكي يسفر مثل هذا البرنامج عن قياسات مجدية.

١٢ - ثمة مثال آخر يتعلق بقطاع الخدمات. فعلى الرغم من أن الأمر قد تطلَّب مجرد سنتين أو ثلاث سنوات لكي تصبح مسألة قطاع الخدمات - أي شكله وإنتاجيته ونوعية وظائفه - شاغلاً سياسياً جدياً، استغرقت عملية إعداد التصنيفات الدولية الأساسية اللازمة لجمع بيانات ذلك القطاع وقبول تلك التصنيفات وإقرارها ما يربو على عقد من الزمان. والواقع أن معظم الوكالات الإحصائية كانت لا تزال حتى نهاية تسعينات القرن العشرين في مرحلة تجريب أطر عمل تشغيلية تمكنها من التعامل بطريقة معقولة مع قطاع الخدمات.

١٣ - يستدل من هذين المثالين على أن الاعتراف بمشكلة من المشكلات يستغرق وقتاً أقصر بكثير من الوقت اللازم لتوظيف الوسائل اللازمة لقياس مداها أو لتحقيق قابلية المقارنة على الصعيد الدولي. ونظراً لهذا التفاوت، فإن الوكالة الإحصائية التي تسعى جاهدة لتكون على الدوام مناسبة للمقام يمكن أن تصبح بصورة مطَّردة غير مناسبة إزاء الأولويات السريعة التغير.

١٤ - ليس من المجدي أن تحاول الوكالة الإحصائية معالجة شواغل يُرتأى أنها عارضة. فعندما يحين وقت تنفيذ البرنامج الموضوع لمعالجة هذا الشاغل يكون جدول الأعمال السياسي قد تغيَّر عدة مرات. والواقع أنه سيكون من المتعين على الوكالة الإحصائية، عندما تُبحث الخيارات ذات الأولوية، أن تقوم بعملية فرز لتفصل الشواغل العارضة عن الشواغل الدائمة.

١٥ - متى تحدَّدت إحدى الأولويات، صعب على الوكالة الإحصائية أن تعدلها بنفس سرعة التغيُّر البادي في شواغل السياسة العامة. وهذا ما يجعل من الأهمية بمكان أن نتذرع بالحكمة عند تحديد الأولويات وأن نتنبأ على وجه الدقة بالتغيُّرات الحاصلة في وجهة السياسات العامة. وينطوي تخطيط كبير الإحصائيين على أربعة عناصر هامة، هي:

- ابتداء برامج تكون على درجة من العمومية تكفي للتكيف بسهولة مع التغيرات الطفيفة في وجهة السياسات العامة؛
- تكوين رصيد من القدرات وخلق حالة تأهب يسمحان بمعالجة ما لا يتوقَّع من طوارئ دون الإخلال بأداء الوكالة الإحصائية المعتاد^٨؛
- وضع سياسات للموارد البشرية تستهدف جعل موظفي الوكالات الإحصائية قابلين للتكيف ولتنقل إلى وظائف

أخرى لكي يواجهوا بشكل فعال التغييرات التي تحدث في برامج الوكالة؛

- تقاسم المعلومات والأفكار التقنية مع الوكالات الإحصائية الأخرى. ومثل هذا التقاسم يمكن أن يُحفّز على استحداث أساليب مبتكرة لجمع البيانات وتحليلها وتعميمها.

١٦ - تأمين هذه القدرات بمنح الوكالة الإحصائية قدراً كبيراً من القوة في محاولتها الرامية إلى التكيف مع المشكلات الناشئة عن تغيير الأولويات.

١٧ - في بيئة تتسم بالاضطراب الاجتماعي، يُصبح كبير الإحصائيين بأن يظل مرناً إذا كان من الضروري أن يردّ على حكومة تستعمل المعلومات الإحصائية للتخطيط وتخصيص الموارد. كما ينبغي له أن يتحاشى المسوح الشديدة التحديد التي تتضمن تفاصيل أكثر من اللازم، مع مراعاة أن السياسات قد تتغير على نحو غير متوقع مما يحدّ من درجة مناسبة هذه المسوح للمقام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الضروري للغاية الحصول على معلومات مسبقة عن المسائل التي تؤثر صنّاع السياسة أنفسهم، لكي يكون الإحصائي واعياً بالتغيرات الوشيكة في أولويات جدول الأعمال السياسي. ومهما كان حجم المكتب الإحصائي صغيراً، لا بد أن يمضي كبير الإحصائيين قدراً معتبراً من الوقت بصحبة كبار المسؤولين الحكوميين لكي يلم على النحو اللازم بالتغيرات الوشيكة.

١٨ - بالإضافة إلى ذلك، لا يكفي أن يكون رئيس الوكالة وحده هو الذي يلم بتلك التغيرات. إذ يتعيّن أن يشمل الوعي الوكالة بأسرها؛ ولذلك خصصت لهذا الموضوع مساحة كبيرة في الطبعة الثالثة من الدليل، لا سيما في الفصل الثالث.

جيم - المصدقية

١٩ - ثمة ظرف خاص مؤثر على الإحصاءات، ألا وهو أن نتائج الأنشطة الإحصائية يجب أن تكون قابلة للتكرار لكي تصبح بالتالي قابلة للتصديق، ولكن المستعمل لا يمكنه في الواقع أن يكرر تلك النتائج. ولهذا، ينبغي للوكالة الإحصائية أن تعمل جاهدة على تعزيز المصدقية؛ ولهذا أيضاً، توجد حساسية بالغة إزاء أي هجوم على المصدقية وإزاء التلويح بفقدان إيمان الجمهور بموثوقية نواتج الوكالة الإحصائية.

٢٠ - لا بد للوكالة الإحصائية أن تكون بالغة التشدد فيما يتعلق بالمعايير التي ينبغي أن تتحقق في جمع البيانات، وأساليب معالجتها، واستخلاص النتائج. وعلاوة على ذلك، لا بد أن تبث الوكالة في نفوس موظفيها النزوع إلى الجودة مع التمسك في الوقت نفسه بتلك المعايير الرفيعة. وبهذه الطريقة، يتعزّز على الدوام الشعور بأن ما يُنتج متولّد عن نواتج جيدة وأساليب إنتاج ومراقبة جيدة^٩.

٢١ - يترتب عدد من العواقب التنظيمية على الحاجة إلى بث النزوع إلى الجودة والحاجة إلى إقناع كافة المستعملين بجودة العمليات

الإنتاجية التي تأخذ بها الوكالة. وعلى سبيل المثال، فإنه مما يطمئن المستعملين أن يجري دورياً تعريض الأساليب التي تأخذ بها الوكالة الإحصائية للتقييم الخارجي وأن تُعلن الاستنتاجات التي تتوصل إليها الوكالة وتُطرح للنقاش. إلا أنه مهما كانت جودة الحسابات الوطنية المُعدّة تبقى حتماً بقية من تقدير يستند إلى افتراضات قد تبدو مقنعة ولكن لا تساندها الأدلة بالضرورة. وإبلاغ هذه الحقيقة العارية إلى الجمهور قد يولّد الانطباع بالتعسف، الذي يمكن أن يسيء بالتالي إلى سمعة باقي الجهاز. وسوف يكون بوسع أي محلّ منحك أن يدرك حدود تأثير هذه الافتراضات على ضوء نظام المطابقات الذي يفرضه إطار العمل المحاسبي. وكيفية إبلاغ هذا إلى الجمهور بطريقة غير ضارة أمر يحتاج إلى تفكير عميق، لا سيما في البيئة التي تشجع بنشاط على بحث الأساليب بحثاً علنياً.

٢٢ - المسألة الأساسية في مناقشة المصدقية هي كيفية حصول جزء من النظام الإحصائي على المعلومات من جزء سابق عليه في سلسلة الإنتاج وهو مؤمن إيماناً تاماً بعدم الإخلال بمعيار الجودة في خلال العملية. وللتيقن من الحفاظ على الجودة، لا بد من وجود مزيج دقيق من العناصر الذاتية. إذ ينبغي ألا تذوي على الإطلاق روح الجودة الشائعة بين موظفي الوكالة، كما ينبغي دائماً ممارسة أساليب التفتيش والرقابة - أي الضوابط والموازنات - التي تكون من القوة بحيث تكشف الأخطاء المقبلة التي يمكن تجنبها وتسمح بتصحيح هذه الأخطاء أو باتقائها.

٢٣ - تعزّز المصدقية عندما يتفاعل الإحصائيون بطريقة تضمن توفير المحيين لأفضل الإجابات الممكنة على الأسئلة التي تطرحها عليهم الوكالات الإحصائية. وعبرة "أفضل الأسئلة" تعني أنه ينبغي إتاحة ما يلزم من معلومات للوكالة الإحصائية الرسمية دون تشويه ناتج عن خشية المحيين من الاستعمال اللاحق أو عن عدم قدرتهم على فهم أسئلة المسح، ودون تقاعس ناتج عما يُتصور أنه عدم مراعاة الوكالة لوقت المحيين أو لخصوصيتهم.

دال - سياسة معاملة المحيين

٢٤ - إن ذكر الأهداف المبيّنة في الفقرات السابقة أسهل من تحقيقها؛ وهذه الأهداف لا يوجد أسلوب وحيد لتحقيقها. وتعتمد كافة الأساليب المجربة حتى الآن على مزيج مؤلف من عناصر أساسية أربعة، هي: الصكوك القانونية اللازمة لفرض الامتثال أو لتثبيط همة من يفكر في العصيان؛ ومخاطبة إحساس المحيين الأخلاقي لتشجيعهم على التعاون؛ وطمأننتهم إلى أن المعلومات لن يساء استعمالها؛ والقيام على نحو مطّرد، في بعض البلدان، بتقديم مجموعة متنوعة من الحوافز.

٢٥ - ربما كانت سرّية المعلومات الفردية هي الشاغل الأكبر الذي يؤرّق المحيين. والوكالات الإحصائية التي لم تنجح بعد في إقناع المحيين بأن المعلومات المقدمة إليها تتمتع بالسرية المطلقة لا يمكنها الوثوق بجودة ما تجمعها من معلومات.

٢٦ - السلطة التي يمنحها القانون للوكالات الإحصائية كي تلتمس المعلومات لن تكون مجدية ما لم تكن كافة قطاعات المجتمع راغبة في التعاون. فمن المألوف أن تكون الوكالات التي تبذل جهداً شاقاً لإقناع المجيبين بأن ما يقدمونه من معلومات يعتبر شيئاً قيماً، وبأن الوقت الممنوح لتقديم المعلومات الإحصائية محل احترام وتقدير، هي الوكالات التي تخطى بأعلى درجات الاستجابة. وينبغي أن يكون واضحاً أن معدلات الاستجابة المنخفضة تُعد في العمل الإحصائي عيباً جسيماً شأنها في ذلك شأن الإهمال في مراجعة البيانات وتعميمها.

٢٧ - إقناع المجيبين بتقديم البيانات يمثل مهمة عسيرة (انظر الفصل ١٢، حيث تعرض هذه المسألة بالتفصيل). وعلى الرغم من ذلك، فإن للنجاح في هذا المسعى مردوده الكبير فيما يختص بتحسين الجودة بصفة عامة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون المكتب الإحصائي الوطني مدركاً للصلة بين النفقات الإضافية الهامشية المتكبدة لتحسين التعاون، من ناحية، وتأثيرها على الجودة العامة للإحصاءات المتولدة، من ناحية أخرى. إلا أنه لا بد أيضاً من وضع عوامل أخرى في الحسبان. وعلى سبيل المثال، قد يكون معدل عائد النفقات الهامشية المتكبدة لتحسين المراجعة أعلى من معدل العائد المتولد من تحسين معدلات الاستجابة^{١٠}.

٢٨ - لا بد أن توجد بكافة المكاتب الإحصائية وحدة مخصصة للتفاعل مع المجيبين. وقد تكون هذه الوحدة جزءاً من المنظمة الميدانية التابعة للمكتب، أو قد تكون لهذه المسألة أهمية كافية لتبرير إنشاء وحدة ذات وجود أبرز تُعنى على وجه الحصر بمسألة سياسات معاملة المجيبين. وأهداف الوحدة المعنية بسياسات معاملة المجيبين تتمثل في المساعدة على زيادة معدلات الاستجابة وضمان تقديم المجيبين للمعلومات برغبتهم. ولا بد من إعداد موظفي هذه الوحدة لكي يجيبوا على الأسئلة المتعلقة باستعمال المعلومات، والعناية التي تعامل بها الأسئلة، والموقف العام الذي تتخذه وكالتهم. وعليهم أن يتحاشوا الظهور بمظهر المتحرج أو المفتقر إلى اللباقة في الاستشهاد بنصوص القانون، ولا بد لهم أن يكونوا منصفين ومتسقين في طريقة معاملتهم لشركات الأعمال وللأسر المعيشية. وإذا وُجدت أزمة متصورة في العلاقات مع المجيبين، يُنصح كبير الإحصائيين بأن يعالج المسألة على مستواه، بتكليفه شخصاً يكون موضع ثقته ليرفع التقارير إلى أرفع مستوى ممكن في المنظمة. وقد يكون رفع التقارير بصورة مباشرة إلى كبير الموظفين في هذا المستوى أسلوباً سليماً يبين للمجيبين المتقاعسين مدى الجدية التي تنظر بها الوكالة إلى هذه المسألة.

استنتاجات

تُعتبر الوكالة الإحصائية منظمة خدمية. ويكمن مرر وجودها ونموها وإسهامها الملحوظ في شؤون حكومتها ومجتمعها في قدرتها على توفير المعلومات لحل القضايا الهامة. إلا أن الأولويات يمكن أن تتغير بشكل أسرع من قدرة الوكالة الإحصائية على تعديل جهودها الإنتاجية. ولهذا السبب، فإن من المهم أن يتوافر لكبار موظفيها من نفاذ البصيرة والصلات ما يسمح لهم باكتشاف المشكلات الخطيرة وتمييزها عما قد يبين أنه لا يعدو أن يكون مجرد أمر عابر.

والوضع الاستقلالي القوي أمر ضروري جداً للمنظمات الإحصائية لكي تبث المصداقية في صفوف مستعمليها وتنشئ صلة من الاحترام والثقة المتبادلين. وينبغي التمييز دائماً بين جمع المعلومات الإحصائية وتحليلها وتعميمها، من ناحية، وأنشطة صنع السياسات، من ناحية أخرى. وينبغي لكبير الإحصائيين أن يلتزم الحياد عند الاشتغال بجمع المعلومات وإعلانها.

ولا بد للمنظمات الإحصائية أن تكفل سلامة عملية الجمع والتبويب الإحصائيين، وسلامة عملياتها الداخلية. ولكي يتقبل الجمهور هذه السلامة ويتشجع موظفو الوكالة الإحصائية، لا بد من تلبية الشروط التالية:

- أن تكون العملية سليمة من الناحية المنطقية؛
 - أن تكون الآلية التي تنتجها متسمة بالإحكام؛
 - أن يتاح التفتيش على مواصفات الآلية والعملية، وأن تخضع نتيجة التفتيش لمناقشة عامة؛
 - أن تتوافر للعملية وللآلية معاً القدرة على النماء والتكيف مع الظروف المستجدة ومع أي بيئة جديدة.
- وما لم تكن الوكالة الإحصائية قادرة على ضمان السرية المطلقة للمعلومات المقدمة إليها من المجيبين لن يكون بمقدورها الوثوق بجودة المعلومات التي تجمعها، بل ستكون مصداقية الوكالة في خطر.

الحواشي

^٧ يعتقد بعض المؤلفين أن مصطلح "المناسبة" غير ملائم بسبب غموضه. وهم يفضلون أن تناقش مسألة المناسبة تحت عنوان "الأولويات".

^٨ لعل آخر الخبرات المشهودة في عدد من الوكالات الإحصائية هو المساعدة على تحديد مدى تأهب قطاع شركات الأعمال لمعالجة مسألة "فيروس الألفية" الكامن في النظم الحاسوبية. وقد أبقت هيئة الإحصاء الكندية في حالة تأهب فريقاً من القائمين بالمسوح الذين بوسعهم معالجة موضوع صعب إلى حد ما في مدة ٩٠ يوماً محسوبة من البداية إلى النهاية، شريطة ألا يتجاوز عدد شركات الأعمال المشمولة بالعينة نحو ألفي شركة.

^٩ تذهب بعض الوكالات الإحصائية (مثل مكتب الإحصاء الأسترالي، وهيئة الإحصاء الكندية، وهيئة الإحصاء النيوزيلندية) إلى حد وضع مبادئها التوجيهية المتعلقة بالجودة على مواقعها على شبكة الإنترنت أو على شبكتها الحاسوبية الداخلية.

^{١٠} انظر: I.P. Fellegi and A.B. Sunter, "Balance between different sources of survey errors", in *Bulletin of the International Statistical Institute*, Proceedings of the Thirty-ninth Session of the ISI (Vienna, 1973).

^٣ انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ٩ (E/1994/29)، الفصل الخامس. وثمة معلومات إضافية في المرفق الثاني، وكذا في:

<http://www.un.org/Depts/unsd/statcom/1994docs/e1994.htm>

^٤ تستند الفقرات من ٥ إلى ٨ إلى Margaret E. Martin, Miron L. Straf and Constance F. Citro, Eds., *Principles and Practices for a Federal Statistical Agency: Second Edition* (Washington, D.C., National Academy Press, 2001).

^٥ انظر: الفرع هاء، الفصل الثاني، للاطلاع على شرح أوفى للقانون الإحصائي.

^٦ Government of Canada, *Statistics Act of 1918*. والصيغة المعمول بها الآن لا تختلف عن ذلك. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، تشمل وظائف المكتب، حسبما تحدت في *Framework Document: Office for National Statistics* (London, 1996)، جمع الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية. ولدى بلدان عديدة - من بينها أستراليا، وإسرائيل، وباكستان، وجنوب أفريقيا، ونيوزيلندا - صيغاً عامة مماثلة فيما يختص بنطاق عمل المكتب.